



"الإعلام وتمثيل المرأة في الفضاء العمومي"

ورشة تفاعلية يوم الجمعة 05 مارس 2021 بمقر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري

ورقة تأطيرية

عرف المغرب تطورا تشريعيا ومؤسساتيا في مجال دعم وتعزيز حقوق النساء ضمن المنحى الإصلاحية العام الذي عرفته بلادنا مع بداية الألفية الثالثة. ومن المحطات المتميزة الداعمة لهذا المسار، دستور 2011 الذي كرس المساواة بين الرجال والنساء في التمتع بالحريات والحقوق الأساسية ونص على سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة.

كما يُسجل أيضا التقعيد القانوني لعدد من حقوق النساء (القوانين التنظيمية المتعلقة بكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، القانون التنظيمي للمالية، القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، قانون الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدابير أملاكها...).

يتميز هذا المسار أيضا بدينامية فعالة للمجتمع المدني في العمل التعبوي والترافعي لفائدة حقوق النساء وانفتاح إرادوي للفضاء الأكاديمي على قضايا المرأة بمختلف أبعادها.

لكن رغم التراكمات والمكتسبات المحققة، بمستوياتها المختلفة، يظل حضور وتمثيل النساء في الفضاء العمومي ضعيفا وغير منسجم مع المواقع التي تحتلها الكفاءات النسائية في مختلف المجالات.

وبالنظر لسلطته التأثيرية على التمثيلات والسلوكيات الفردية والجماعية، هناك حاجة لإسهام مستميت للإعلام بكل دعماته وروافده ومؤسساته لتحقيق الانتقال من واقع ينتج ويعيد إنتاج الممارسات التمييزية ضد النساء، إلى واقع يُبرز ويُعمل ثقافة المساواة والمناصفة المستندة لمفاهيم ومعاني حقوقية وديموقراطية. وتبقى المراهنة على دور الإعلام أساسية بالنظر لكون الواقع يكشف عن مقاومات للتغيير لازالت تحتفظ بقوتها.

بلا شك أن هناك مبادرات إعلامية متفرقة تستحق التنويه، على غرار إحداث لجنة للمناصفة ووضع ميثاق للمناصفة بكل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية، ودليل رقمي Expertes.ma يعرف بالسيدات المغربيات المتخصصات في مختلف القطاعات، فضلا عن إحداث المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام كآلية وطنية ثلاثية التركيب تتكون من قطاعات حكومية، مجتمع مدني ومراكز البحث. لكن هذه المبادرات بحاجة



لإعمال التقائية الجهود حتى تشكل منظومة قائمة، متكاملة ومستدامة تؤمن تمثيلا منصفًا للمرأة وتضمن حضورها كفاعل عمومي في وسائل الإعلام.

وتبرز الحاجة أكثر إلى التقائية الجهود مع استمرار وجود وتنامي بعض الممارسات والمضامين الإعلامية، لا سيما في الفضاء الرقمي، التي تساهم في إضعاف فرص التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للنساء، لتضعف معها وتيرة نقل المساواة من وضع الحق المضمون إلى وضع الحق المعاش.

في هذا السياق، تبرز بعض قرارات وإصدارات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على غرار بياناتها الفصلية بشأن مداخلات الشخصيات العمومية في الإذاعات والقنوات التلفزيونية، مؤشرات دالة بشأن حجم التمثيل الإعلامي للمرأة في الفضاء العمومي، الذي يشكل بدوره مؤشرا على إسهام المرأة في الفعل العمومي.

من هذا المنطلق، وفي سياق التحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، تنظم الهيئة العليا استنادا لانتدابها المؤسسي في مجال المساهمة في النهوض بثقافة المساواة والمناصفة، ورشة تفاعلية بمشاركة فاعلين من مسارات إعلامية ومدنية ومؤسسية متنوعة، لطرح ومناقشة موضوع "الإعلام وتمثيل المرأة في الفضاء العمومي" برهان الإسهام الجماعي في إشاعة ثقافة المساواة والمناصفة مما يكفل تطوير الفعل الإعلامي وإثراء الفعل الديمقراطي في الآن ذاته.